

(التعريف والنقد)

نظرات في نظرات^(١)

٢

الأستاذ أحمد راتب النفاخ

٢ - عرض الأستاذ في الفقرة (١٠) لبعض ماجاء في قصيدة سُمِّي قائلها « كعب بن مشهور الخبلي صاحب أم عمرو » فنبه على خطأ الناشر في ضبط أحد أبياتها ، ثم قال : « وجاء فيها :

خيلان أمّ أمّ عمرو فمنها وأما عن الأخرى فلا تسلاني
وهذا البيت في الأغاني (٢٠ / ٢٦٧) برواية « خليلي » بدل « خيلان »
وقبله :

من الناس إنسانان ديني عليهما مليان لو شاء إذن قضيان^(٢)
ورواهما أبو الفرج للمخبل القيسي ، ولكنه قال : وروى المفضل بن سلمة
وأبو طالب بن أبي طاهر هذين البيتين مع غيرهما لابن الدمينة . قلت :
وديوانه خلوا منها » .

هذا مقاله الأستاذ . وكأنه يرى « المخبل القيسي » - واسمه كعب -
شاعراً آخر غير الذي أنشد له المهجري ما أنشد ، وهو هو ، فما « كعب بن
مشهور الخبلي » إلا تحريف « كعب المشهور بالخبيل » .

وقد تسرّع الأستاذ فجزم بأن ديوان ابن الدمينة خلو من البيتين ،
وهما ثابتان فيه ، ص : ٣١ (البيتان : ٢١ ، ٢٢ من القصيدة : ١٢)
وهما ثابتان أيضاً في رواية الخالدين للقصيدة في الأشباه والنظائر ،
وهي مباينة لرواية الديوان ، وقد أثبتتها على حياها في ملحقات
الديوان ، القسم الثالث ، ص : ١٦٨ - ١٧٠ .

هذا ، وقد بينت في تخريج القصيدة ، ص : ٢٢١ - ٢٢٣ مانسب
منها إلى المخبل القيسي هذا ، ومنه هذان البيتان ، وفصلت القول في
ذلك ، وذكرت فيما ذكرت مقالة أبي الفرج التي حكاها الأستاذ ، إلا أنني
أخطأت ثم فذكرت أن الحافظ ابن حجر أنشد هذين البيتين للمخبل
السعدي في ترجمته في الإصابة ، والصحيح أنه أنشدهما لكعب هذا .

٣ - قال الأستاذ في الفقرة (١٢) : « وفي (ص ٤٤) ستة أبيات
نسبها الهجري لـ « آخر » [أي لم يسم قائلها] أولها :

فوا كبداً كادت عشية غرّب من الوجد إثر الظاعنين تصدّع
وقال الأستاذ المحقق : « لم أجد الأبيات ولا قائلها في المصادر المتوفرة ،
ولعلها لأبي الغطمش حسب ماجاء في هامش الأصل » . قلت : الأبيات
لذي الرمة كما في ديوانه ، وروي منها بيتان في الحيوان ، وبيت في ثمار
القلوب ، وبيت في العقد الفريد ونسب إلى مجنون ليلي ، وهو :

عشية مالي حيلة غير أنني بلقط الحصى والخط في الدار مولع» اهـ
وظاهر هذا الذي قال الأستاذ أن الأبيات الستة جاءت كلها لذلي
الرمة في ديوانه ، وليس في ديوان ذي الرمة على مثل هذا الوزن وهذه

القافية إلا قصيدة واحدة ، وهي في طبعة مكارثني له برقم (٤٦) ص : ٢٤١ - ٢٥٢ ، وفي طبعة مجمعنا بتحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح برقم (٢٣) القسم الثاني ، ص : ٧١٨ - ٧٤٤ ولم يرد فيها البيت الذي ذكر الأستاذ أنه أول الأبيات الستة التي أنشدها الهجري : « فوا كبداً » . ويؤخذ مما ذكره الدكتور أبو صالح في تخريج القصيدة ، القسم الثالث ، ص : ١٩٨٨ - ١٩٩٠ أنه لم يَرِدْ منها فيما أنشده الهجري - وقد كان مخطوط كتابه من مراجعه - إلا بيتان ، وهما البيت الذي نُسِبَ إلى المجنون : « عشية مالي » وآخر بعده ، وقد نُسِبَ إلى المجنون أيضاً ، وهو :

أخط وأحو الخطُّ ثم أعيدَه بكفي والغربانُ في الدار وقَّع

والبيت الذي ذكر الأستاذ أنه أول الأبيات الستة التي أنشدها

الهجري : « فوا كبداً » جاء في معجم ما استعجم (غَرَب) ٣ : ٩٩٤ عن الرياشي منسوباً إلى جران العود ، وجاء وبعده آخر وهو :

عشية مافين أقام بغرب مَقَام ولا فيمن مضى مَتَسَرَّع

في معجم البلدان (غَرَب) والحماسة ٣ : ١٢٢٧ (بشرح المرزوقي) و ٣ :

١١٧ (بشرح التبريزي) منسوبين إلى جران العود أيضاً ، إلا أن

التبريزي قال : « وقال أبو ريش : هي لذي الرمة » .

وقد جاء البيتان أنفسهما ، وبينهما البيتان اللذان وقعا في قصيدة

ذي الرمة ونُسِبا إلى المجنون ، في ديوان جران العود ، ص : ٣١ - ٣٢ .

وجاءت هذه الأربعة باختلاف في الترتيب في أول مقطعة من سبعة

أبيات أنشدها محمد بن داود في الزهرة ١ : ١٩٥ لجران العود أيضاً وقال :

« ومن الناس من يرويه لذي الرمة » . والأبيات الثلاثة الأخيرة منها

والمزيدة على ما في ديوان الجران جاءت في قصيدة ذي الرمة في ديوانه باختلاف في بعض اللفظ ، وهي الأبيات : ٨ ، ٥ ، ١١ فيها^(٣).

٤ - ذكر الأستاذ في الفقرة (١٥) أن المهجري أنشد أبياتاً لأبي خراش الهذلي وقال فيها : إنها في رثاء رجل « قتله جميل بن معمر يوم فتح مكة » وأولها :

فَجَّعَ أَضِيافِي جَمِيلُ بْنُ مَعْمَرٍ لَدَيْ نَجْدٍ تَأْوِي إِلَيْهِ الْأَرَامِلُ
كذا نقل الأستاذ البيت ، وفاته أن ينبه على أن « لذي » تحريف « بني »^(٤) . وأغلب الظن أن « نجد » أيضاً تحريف « فَجَّر » وهو ما طبقت عليه المصادر التي روت البيت ، وهي كثيرة^(٥) ، ولا ريب أنه هو ما قاله الشاعر ؛ يؤكد ذلك أن نعت المرثي بـ « الفَجَّر » - وهو الجود والمعروف - أشبه بقوله في البيت « فَجَّعَ أَضِيافِي » وقوله : « تأوي إليه الأراميل » من نعته بـ « النَّجْد » وهو البأس والنصرة .

وقد نبّه الأستاذ على وهم غريب للناسخ ، ووهم آخر للمهجري نفسه ، قال : « وظن الأستاذ المحقق أن القاتل هو الشاعر جميل بثينة ، وجعل يعرف القارئ إياه ، وليس الأمر كذلك ، والأسماء قد تتشابه ، وأين زمان رجل قتل رجلاً في فتح مكة على قول المهجري - والصواب معركة حنين - من زمان جميل بثينة ؟ وإنما هذا رجل آخر عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام فأسلم . وفي سيرة ابن هشام (ق ٢ / ٤٧٢ - ٤٧٤) والأغاني (٢١ / ٢١٠) وغيرها ما يدل على وهم المهجري والأستاذ المحقق » .

وماذهب إليه الأستاذ صحيح في جملته ، وكلامه - على اقتضابه - كاف في الدلالة على وجه الصواب . وماكنت لأقف عند هذا الأمر لولا أنني رأيتُ في روايات الخبر اختلافاً يحسن أن يُنظر فيه ، ثم رأيتُ الحافظ ابن عبد البرّ (ت ٤٦٣ هـ) حكى الخبر من غير مارواية ، ولكنه نقل - فيما يظهر - عن أصول لحقها خلل لم يأبه له ، فوهم أو هاماً ، وجاءت عبارته عن بعض ما ذكر ملتبسة ، فتأولها بعضهم على وجه انتهى منه إلى وهم أفحش ، وجاز وهمه على كبار من الحفاظ والمؤلفين في تراجم الصحابة فتابعوه عليه ، فرأيت لزاماً عليّ ألا أدع بيان هذا الذي وقفت عليه .

وجميل الذي اقتصر الأستاذ في تعريفه على أنه رجل عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام فأسلم - من أشرف بني جمح من قريش . وهو جميل بن معمر بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح . وزعم ابن الكلبي في جمهرة النسب ١ : ٣١٦ أنه هو الذي كانت قريش تسميه ذا القلبين - يعني لعقله ودهيه ، وكذلك قال مصعب الزبيري في نسب قريش ، ص : ٣٩٥ أيضاً . وقد أسلم جميل عام الفتح ، وشهد حنيناً ، وحكي عن ابن يونس أنه شهد فتوح مصر ، وتوفي في خلافة عمر رضي الله عنه . وله ترجمة في كتب من كتب الصحابة سيأتي ذكرها في الكلام على الخبر .

وخبر قتله مرثيُّ أبي خراش حكاه غير واحد من المتقدمين . وأعلى ماوقفتُ عليه من رواياته ماجاء في المصدرين اللذين ذكرهما الأستاذ : سيرة ابن هشام ٢ : ٤٧٢ ، والأغاني ٢١ : ٢١٠ . رواه ابن هشام عن أبي عبيدة ، وأمّا أبو الفرج فحكاه من روايتي الأصمعيّ وأبي عمرو (الشيباني)

وسنده إلى كلّ منها من أجود أسانيده . وقد اجتمع الثلاثة (أبو عبيدة ، والأصمعي ، وأبو عمرو) على أنه قَتَلَهُ يوم حنين . وكذلك جاء في نسب قريش ، لمصعب الزبيري^(١) ، ص : ٣٩٥ ، وفي ديوان المهذليين ٢ : ١٤٨ (شرح أشعار المهذليين ٣ : ١٢٢١) أيضاً . إلا أن الهجري لم ينفرد بالقول بأنه قتله يوم فتح مكة ، بل كذلك قال أيضاً أبو العباس المبرد (ت ٢٨٦ هـ) في الكامل ١ : ٣٩٤ (ط . الحلبي) وصاحبه أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر (ت ٣١٥ هـ) في الاختيارين ، ص : ٦٨٠ . وقد ألمّ الحافظ ابن حجر بكلا القولين في ترجمة أبي خراش - واسمه خوَيْلِدُ بن مُرّة - في الإصابة ٢ : ١٥٢ .

والمعروف من خبر يوم الفتح ومن أصيب فيه يدفع أن يكون قتله يومذاك . ويدفع ذلك أيضاً ويشهد بصحة القول الأول أن لاختلاف بين الروايات في أن جميلاً رأى المرثي وهو مربوط في الأسرى فقتله ؛ فإنه لم يكن يوم الفتح أسراً ، وإنما كان الأسرى في يوم حنين . والقولان بعد قريب من قريب ، ولعل الذين ذكروا أنه قتله يوم الفتح تسّمحوا في العبارة لأن يوم حنين كان عقيب الفتح ومن تمامه . (كان الفتح لعشر بقين من رمضان سنة ثمان ، وأقام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بمكة خمس عشرة ليلة سار بعدها إلى حنين) .

وأما القتيلُ فزعم أبو العباس المبرد في الكامل ١ : ٣٩٤ أيضاً أنه أخ لأبي خراش ولم يذكر له اسماً . وهو وهم منه مردّه - فيما يظهر - إلى أن أبا خراش رثي غير واحد من إخوته ، ومن ثم ظن أبو العباس أن المرثي بهذه القصيدة - وقد غاب عنه اسمه - أخ له أيضاً . ومن قبل المبرد وهم

مصعب الزبيري (ت ٢٣٦ هـ) فزعم في نسب قريش ، ص : ٣٩٥ أنه زهير بن الأغرّ الهذليّ ، وسيأتي القول في ذلك . والثبت الذي اجتمع عليه سائر الروايات والمصادرِ القدمى أنه زهير بن العجوة الهذليّ . ولم أقف لزهير هذا على ذكر في غير هذا الخبر ، ويظهر أنه كان من شجعة هذيل وأجوادهم ، ولأبي خراش فيه مرثيتان أخريان . انظر ديوان الهذليين ٢ : ١٥٧ ، ١٦١ - ١٦٤ (شرح أشعار الهذليين ٣ : ١٢٢٩ ، ١٢٣٤ - ١٢٣٦) والأغاني ٢١ : ٢١٢ . وقد جاء في رواية ابن هشام عن أبي عبيدة أنه ابن عمّ أبي خراش ، ولعله أراد أنه من بني عمومته الأبعاد لأنه ابن عمه لحاً ؛ فقد جاء فيما حكاه أبو الفرج من روايتي الأصمعي وأبي عمرو أن زهيراً هذا « أخو بني عمرو بن الحارث » وجاء مثل ذلك في ديوان الهذليين والاختيارين ، وعبارة الأخير « أحد بني عمرو بن الحارث » وهؤلاء بطن من هذيل ، وأبو خراش من بطن آخر منهم ، فهو « أحد بني قرد بن معاوية » ويقال : « قرد بن عمرو بن معاوية » غير أنّ البطنين تجمعهما رحم مائة ، فإن معاوية والحارث أخوان أبوها تميم بن سعد بن هذيل . انظر نسب البطنين في جمهرة ابن الكلبي ١ : ٤٩٨ ، ٥٠٥ - ٥٠٦ ، وجمهرة ابن حزم ، ص : ١٩٧ - ١٩٨ ، ونسب بني عمرو بن الحارث خاصة في نهاية الأرب ، للقلقشندي ، ص : ٣٧٧ ، ونسب أبي خراش في الشعر والشعراء ، ص : ٦٦٣ ، والأغاني ٢١ : ٢٠٥ ، وأول شعره في ديوان الهذليين ٢ : ١١٦ (شرح أشعار الهذليين ٣ : ١١٨٩) والاختيارين ، ص : ٦٦١ .

وأما زهير بن الأغرّ الذي وهم مصعب فزعم أنه قتيل جميل فن بن بني لحيان بن هذيل ، ويظهر أنه كان من رؤوسهم . ولمالك بن خالد

الحناعي - من شعراء هذيل - أبيات في مديحه . انظر ديوان الهذليين ٣ :
 ٥ - ٦ ، وشرح أشعار الهذليين ١ : ٤٥١ - ٤٥٢ . وله مع أبي جندب
 أخي أبي خراش خبر عجمه أن أبا جندب كان مريضاً ، فعدا ابن الأغر
 وقومه لحيان على جار له من خزاعة ، فقتلوه وامرأته واستاقوا ماله ،
 ولما أبلّ أبو جندب من مرضه استجاش الخلاء من بكر وخزاعة ، وصبح
 بهم بني لحيان في العرج ، فقتل من رجالهم ، وسبي من نسائهم وذرائعهم ،
 وقال في ذلك جملة أشعار . انظر خبر هذا اليوم في شرح أشعار الهذليين
 ١ : ٣٤٩ - ٣٥٦ ، وقابله بما حكاه أبو الفرج في الأغاني ٢١ :
 ٢٢٥ - ٢٢٦ . ولعلّ ماؤهم مضغياً أن ابن الأغر هذا هو قتيل جميل أنه
 هذليّ كابن العجوة وسمي له ، وأنّ له ذكراً في بعض حوادث السيرة
 أيضاً ؛ فقد كان ممن أعان من لحيان على الغدر بعاصم بن ثابت وصحبه
 رضي الله عنهم يوم الرجيع ، وكان هو وهذليّ آخر يدعى جامعاً قد
 أعطيا يومئذ خبيّب بن عديّ رضي الله عنه ذمتها ، ثم غدرا به وباعاه
 من قريش ، وفي ذلك يقول حسان بن ثابت رضي الله عنه من أبيات :

أبلغ بني عمرو بأنّ أخاهم شراه امرؤ قد كان للغدر لازماً
 شراه زهير بن الأغر وجامع وكنا جميعاً يركبان المحارماً
 أجرتم فلما أن أجرتم غدرتم وكنتم بأكناف الرجيع لهازماً

انظر سيرة ابن هشام ٢ : ١٧٩ ، وديوان حسان ١ : ٢٤٨ (ط . بيروت
 بتحقيق د . وليد عرفات) وص : ٢٦٨ (ط . القاهرة بتحقيق د . سيد
 حنفي) ومغازي الواقدي ١ : ٣٦٢ (٧) .

هذا ماخلص لي من النظر فيما وقفت عليه من روايات المتقدمين

للخبر . وأما ما وقع في حكاية الحافظ ابن عبد البرّ له ، وما نجم من بعده عن تأويل بعض ما ذكر فهذا بيان ذلك :

ترجم الحافظ جميل بن معمر في الاستيعاب ١ : ٢٤٧ (ط . البجاوي) فحكى بعض ما قصّ من أمره مما ذكره الزبير بن بكار ومارواه عن عمه مصعب . وأكبر ظني أنه نقل ذلك من كتاب الزبير : جمهرة نسب قريش وأخبارها . ثم ذكر الخبر مجملاً قال : « أسلم جميل عام الفتح وكان مُسنّاً ، وشهد مع رسول الله ﷺ حيناً ، فقتل زهير بن الأبرج الهذلي مأسوراً ، فلذلك قال أبو خراش الهذلي يخاطب جميل بن معمر » وأنشد أبياتاً من القصيدة ، وقال بعدها : « وقد ذكرنا هذا الخبر بتمامه في باب أبي خراش الهذلي من كتابنا هذا في الكنى » .

وما ذكره الحافظ هنا يشبه ما قاله مصعب في نسب قريش ، بل الظاهر أنه مقالته نفسها حكاه من رواية الزبير عنه وإن لم يصرح بذلك ، أو مقالة الزبير اتبع فيها عمه ، غير أنّ الحافظ نقل - فيما يظهر - عن أصل صحّف فيه « الأغر » إلى « الأبرج » . ويشهد بأن الحافظ نقله بهذا اللفظ مصحفاً أن مقالته هذه حكاه بتمامها عز الدين بن الأثير (ت ٦٣٠ هـ) في ترجمة جميل في أسد الغابة ١ : ٢٩٥ - ٢٩٦ فتابعه على هذا التصحيح ، ثم تابعها عليه الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٣ هـ) في ترجمة جميل أيضاً في الإصابة ١ : ٢٥٥ وقد حكى فيها هذه المقالة باختصار .

ومهما يكن شأن هذا التصحيح فإنه لم يكن عنه كبير شيء . وأما وهم الحافظ الذي سلفت الإشارة إليه ، وعبارته التي قادت بعضهم إلى وهم أفحش فكانا في حكايته للخبر « بتمامه » في ترجمة أبي خراش -

الاستيعاب ٤ : ١٦٣٦ ، وقد عول ثمّ على مقالة المبرد ورواية ابن هشام ، وألحق بها قولاً آخر لم يُسمَّ صاحبه ، قال : « وكان جميل بن معمر الجمحي قد قتل أخاه زهيراً المعروف بالعجوة يوم فتح مكة مسلماً . وقيل : بل كان زهير ابن عمه . وذكر ابن هشام قال : حدثني أبو عبيدة قال : أُسر زهير العجوة الهذلي يوم حنين وكُتِف ، فرآه جميل بن معمر فقال : أنت الماشي لنا بالمعائب^(٨) ! فضرب عنقه ، فقال أبو خراش يرثيه ، وكان ابن عمه . كذا قال أبو عبيدة . والأوّل قول محمد بن يزيد [يعني المبرد] قال : وكان يومئذ جميل بن معمر كافراً ثم أسلم بعد ، وكان أتاه من ورائه وهو موثق فضربه . وقد قيل : إنه قتله يوم حنين مأسوراً وجميل يومئذ مسلم . ففي ذلك يقول أبو خراش » وذكر المرثية .

وبمعارضة ما حكاه الحافظ عن ابن هشام بما جاء في سيرته يظهر أنه سقط من النسخة التي نقل عنها لفظ « ابن » من قوله « زهير بن العجوة » فتوهم « العجوة » لقباً لزهير . ولهذا ماخفي عليه أن زهيراً هذا غير زهير الذي زعم صاحب المقالة التي حكاها في ترجمة جميل أنه القتييل ؛ إذ الظاهر أن قوله في ختام ما ذكره هنا : « وقد قيل : إنه قتله يوم حنين مأسوراً وجميل يومئذ مسلم » إنما عني به تلك المقالة ، وجعل الرجلين واحداً^(٩) .

وأشدّ من هذا ما وقع فيما نسبته إلى المبرد . وذلك أن المبرد وهم - كما ذكرت فيما سلف - فزعم أن القتييل أخ لأبي خراش ولم يذكر له اسماً ، فظن الحافظ أنه عني زهيراً هذا الذي جعل « العجوة » لقباً له ، ونسب إليه القول بذلك ، فزاد وهماً على وهم^(١٠) ، وقال في العبارة عن ذلك في

صدر حكايته للخبر: « وكان جميل بن معمر الجمحي قد قتل أخاه زهيراً المعروف بالعجوة يوم فتح مكة مسلماً » فزاد أيضاً قوله: « مسلماً » وليس له أصل في كلام المبرد . وقد جاءت عبارته هذه ملتبسة لاشتباه موقع هذا اللفظ فيها (يحتمل أن يكون حالاً من كلّ من الفاعل والمفعول به) وما كان ذلك لِيَشْكِلَ كبيرَ إشكال لولا أنّ الحافظ لما ذكر - بعد حكايته رواية ابن هشام - أن هذا الذي ذكره أولاً « قول محمد بن يزيد » نسب إليه أنه قال أيضاً: « وكان يومئذ جميل بن معمر كافراً ثم أسلم بعدُ ، وكان أتاه من ورائه وهو موثقٌ فضربه » .

والنظر في جملة مانسبه الحافظ إلى المبرد على هدي سائر ما ذكره وحكاه يفيد أنه أراد بقوله: « والأوّل قولُ محمد بن يزيد » دعوى أنّ القتييل أخ لأبي خراش وأن جميلاً قتله يوم فتح مكة . وأما قوله ثمّ: « مسلماً » فيظهر أنه عني به جميلاً وأوقعه حالاً من ضميره : فاعل « قتل » . وكأنه أراد بذلك أن يشير إلى أن هذا ماصحّ من حاله يومئذ لا ما قاله المبرد فيما نسبته إليه بعدُ من أنه كان يومئذ كافراً . إلا أنّ في نسبة هذه المقالة إلى المبرد نظراً ، بل إنها لاتصحّ عنه البتّة ؛ فقد خلت منها حكايته للخبر في الكامل ، وما جاء فيه لا يعدو قوله: « وكان جميل بن معمر الجمحي قتل أخاً لأبي خراش الهذلي يوم فتح مكة ، وأتاه من ورائه وهو موثقٌ فضربه » . فلعلّ تلك المقالة مما علّقه بعضهم في النسخة التي نقل عنها الحافظ من الكامل ، فظنّها من كلام أبي العباس نفسه ، فألحقها به .

وقد كان من عاقبة هذا الذي وقع فيما نسبته الحافظ إلى المبرد من زيادة مالا أصل له في كلامه من جهة ، ومافي عبارته الأولى من لبس

من جهة أخرى ، أن بعض أصحاب الحديث - وهو أبو محمد عبد الله بن محمد الأشيري^(١١) (ت ٥٦١ هـ) - تأول تلك العبارة على أن قوله : « مسلماً » حال من المفعول به : « أخاه زهيراً » وظنَّ زهيراً هذا صحابياً فات الحافظ أنه يفرد له ترجمة خاصّة ، فاستدركه عليه غير ملتفت إلى دلالة الروایتين الأخرين مما حكاها الحافظ . وجاز تأويله على ابن الأثير ، فنقل في ترجمة أبي خراش في أسد الغابة ٥ : ١٧٨ مذكوره الحافظ في حكاية الخبر غير أنه تصرّف فيه ، فزاد على العبارة الأولى « وكان جميل كافرأ » واستغنى بذلك عما نسبه الحافظ بعدئ إلى المبرد . وفعل نحو ذلك في سائر ما حكاها الحافظ أيضاً ، فأسقط من رواية ابن هشام ذكر أبي عبيدة ، ولما صار إلى قوله : « فرآه جميل بن معمر » زاد بعده « وكان مسلماً » وأسقط القول الأخير مما ذكره الحافظ ، فأساء . وخصَّ زهيراً في كتابه هذا ٢ : ٢٠٩ - ٢١٠ بترجمة حكى فيها مقالة الأشيريّ ، قال : « زهير بن العجوة ، وقيل : زهير المعروف بالعجوة ، قُتِلَ يوم حنين مسلماً ، ذكره أبو عمر [يعني ابن عبد البر] في ترجمة أخيه خراش السلمي مُدْرَجاً - نقلته من خط الأشيريّ » .

ويظهر أن الأشيريّ وقف على أن الصحيح في اسم الرجل : زهير بن العجوة ، ولهذا ماقدّم ذكره بذلك وحكى ما ظنه الحافظ من أن « العجوة » لقب له بصيغة الترييض . ولكنه خلط فيما وراء ذلك ولفق : فمع أنه بنى قوله بصحبة الرجل على تأويل عبارة الحافظ الأولى فإنه ترك ماجاء فيها من القول بأنه قُتِلَ يوم فتح مكة إلى القول بأنه قُتِلَ يوم حنين كما جاء في الروایتين الأخرين ، ولم يأبه لما جاء في ثانيتهما من أن قاتله جميل بن معمر كان يومئذ مسلماً . ثم إنه قال : « ذكره أبو عمر في

ترجمة أخيه خراش السلمي « وكان الوجه أن يقول : « أبي خراش الهذلي » . وقد يكون لفظ « أبي » سقط في الطبع ، أو سقط من الأصل الذي نشر عنه الكتاب ، وأما نسبه إياه سلمياً فتخليط بحت يظهر أن مردّه إلى أنه اشتبهت عليه ترجمة بترجمة : فإن ابن عبد البرّ ترجم أبا خراش السلمي قَبِيلَ ترجمته لأبي خراش الهذلي .

ومع هذا كله فإن جواز هذه المقالة على ابن الأثير كان مدعاة إلى أن جازت من بعده على الحافظين الذهبي وابن حجر أيضاً ، فذكر الذهبي زهيراً في تجريد أسماء الصحابة ١ : ١٩٢ ، واختصر ما نقله ابن الأثير عن الأشيريّ ، ووهم فنسب ما ذكره إلى ابن عبد البرّ ، قال : « زهير بن العجوة ، ويقال : زهير الملقّب بالعجوة ، استشهد يوم حنين . قاله أبو عمر في ترجمة أخيه » . وذكره ابن حجر في الإصابة ٣ : ١٥ في القسم الأول (أي الذين صحّت عنده صحبتهم) ولفق ترجمته من مقالة الأشيريّ وما ذكره ابن عبد البرّ في ترجمة أبي خراش ، قال : « زهير بن العجوة الهذليّ ، قُتِلَ يوم حنين مسلماً ، استدركه الأشيريّ^(١٢) . وقد ذكره أبو عمر في ترجمة أخيه أبي خراش فقال : كان جميل بن معمر قتل زهيراً يوم الفتح مسلماً ، حكاه المبرد قال : وكان جميل يومئذ كافراً ثم أسلم . وقال أبو عبيدة : أُسِرَ زهير بن العجوة الهذلي يوم حنين وكُتِفَ ، فراه جميل بن معمر فقال : أنت الماشي لنا بالمعائب ؟ فقتله ، وقال أبو خراش يرثيه ، فذكر المرثية . ويقال : إنّ « العجوة » لقب زهير نفسه » .

وهذا الذي زعمه الأشيريّ من أن زهيراً هذا صحابيّ باطل من القول تسرّع في استظهاره من عبارة ابن عبد البر ولم يتثبت ، وتسرّع ابن

الأثير ثم الذهبي وابن حجر في قبوله أيضاً ولم يتثبتوا . ولاريب عندي أن ابن عبد البر لم يُرد ذلك وإن كان ماوقع فيما نسبته إلى المبرد مما سلف بيانه هو الذي قاد إليه . ولو أراد أن زهيراً قُتِل مسلماً لما أخلى كتابه من ترجمة له . ولكن الظاهر أنه - على ماوقع في حكايته للخبر من وهم وتخليط - لم يخفَ عليه أن الرجل لم يسلم أصلاً وإنما قُتِل كافراً ؛ وهذا ماتفيده رواية ابن هشام وماحكاها في ترجمة جميل ، وهو مايدلّ عليه أيضاً سائر روايات المتقدمين للخبر دلالة صريحة لايعلق بها أدنى شبهة . ولهذا ماتأولتُ عبارته تلك على الوجه الذي أسلفتُ ذكره .

وقد بينت فيما تقدم أن الصحيح في مقتل زهير هذا أنه كان يوم حنين كما جاء في أكثر الروايات وأعلاها ، وأن القول بأنه قُتِل يوم الفتح سهو من قائله أو تسمّح في العبارة . والذي يخلص بعدُ من جملة تلك الروايات أن الرجل كان عاتياً من شياطين هذيل ضوى فيمن ضوى من المشركين إلى هوازن يوم حنين طلباً للغنائم ، وكان يتوقع أن تكون الدّبرة على المسلمين ، ولما أنزل الله نصره على رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وطفق أصحابه يقتلون من المشركين ويأسرون كان فيمن أُسر ، فرآه جميل بن معمر وهو موثّق فقتله لإحنة كانت بينها . ومن أصرح الروايات دلالةً على ذلك ماحكاها أبو الفرج في الأغاني من روايتي الأصمعي وأبي عمرو ، وتقدمةً مرثيةً أبي خراش له في ديوان الهذليين . ولفظ الأول : « أخذ^(١٣) أصحاب رسول الله ﷺ في يوم حنين أسارى ، وكان فيهم زهير بن العجوة أخو بني عمرو بن الحارث ، فرّ به جميل بن معمر بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح وهو مربوط في الأسرى ، وكانت بينها إحنة في الجاهلية ، فضرب عنقه » . ولفظ الديوان :

« قال أبو خراش في قتل زهير بن العجوة أخي بني عمرو بن الحارث ، وكان قتله جميل بن معمر يوم حنين ، وجده مربوطاً في أناس أخذهم أصحاب النبي ﷺ ، فضرب عنقه ، وكان زهير خرج يطلب الغنائم » .

وكان يكفي الأشيري أن ينظر في جملة ما حكاه ابن عبد البر في ترجمتي جميل وأبي خراش نظرة متأنية ، ويعارض بعضه ببعض ، ويعتبر في تأويل ما يلتبس منه بالمشهور المستفيض من خبر يوم حنين ، ليتبين له أن من المحال أن يكون زهير قُتل مسلماً ؛ فقاتله جميل بن معمر شهد حيناً - كما حكى الحافظ في ترجمته - مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، والظاهر أنه تقدم إسلامه يوم الفتح ، فما كان ليقدم على قتل رجل مسلم ، وقد قتل زهيراً مأسوراً ، وما يُعرف أنه أسِر ذلك اليوم مسلم قط . ولو لم يُذكر إيسار زهير ، ولا سُمِّي قاتله ، ولم يُعرف من خبره إلا أنه قُتل يوم حنين لدلّ هذا وحده على أنه قُتل كافراً ؛ وذلك أن أصحاب السير والمغازي ذكروا أن جميع من استشهد يوم حنين أربعة سُمّوهم ، وهم رضي الله عنهم : أيمن بن عبيد ، وسراقبة بن الحارث ، وأبو عامر الأشعري . واختلف في الرابع ، فقيل : يزيد بن زمعة ، وقيل : رُقيم بن ثابت^(١٤) . ولو كان زهير مسلماً لذكروه خامساً لهم .

ومن الغريب أن يذهب هذا كله عن تابعوا الأشيري على مقالته ، ولا سيما الحافظ ابن حجر ، وقد كان هُمة في الإصابة أن يميز من صحّت صحبتهم ممن لم يثبت لهم صحبة ، وأن ينبّه على أوهام من تقدموه في هذا الباب . ولكن السهو لا يعرى منه إنسان .

٥ - ذكر الأستاذ في الفقرة (١٦) أنه جاء في أبيات لبعض بني

عذرة :

وتذهب من القناص في متمنع متى ماتفرع يرمي هضب بها هضبا
وأن المحقق (!) ضبط « تفرع » بالرفع ، واختار إثبات الياء في « ترمي »
واتهم حذفها - وهو الثابت في أحد أصلي الكتاب - بالتحريف . وبين
الأستاذ أن الصواب الذي يوجب الإعراب ولا يقوم الوزن إلا به « متى
ماتفرعُ يَرمُ » بجزم كلا الفعلين ، وهو كما قال . ثم قال الأستاذ عقب
ذلك : « و « تذهب » حقه الرفع كما يدلّ موضعه من البيت ومما قبله :
وبالرفع يختلّ الوزن ، وربما كان تحريف فعل آخر » ووصل ذلك
بقوله : « ويجوز إصلاحه بأن يقال : « وتلهو عن القناص » .

كذا قال الأستاذ ! وله نحو هذه المقالة في الفقرة (٥٩) وسيأتي
الكلام على ماجاء فيها . وظاهر هذا الذي قال يوهم أنه يجوز لمن
يتصدى لتحقيق شعر أن يستبدل بما لم يظهر له الوجه فيه ما يراه أقوم
من غير ما سند من رواية أو قرينة تدلّ على أن ما اختاره هو ما أراد
الشاعر . ولعلّ الأستاذ لا يقول بهذا وإن أوهمه ظاهر كلامه ، فإن فساد
أظهر من أن يحتاج إلى بيان . وإطلاق مثل هذا القول واللهج بذلك مما
يفري العبثه بأثار المتقدمين - وما أكثرهم هذه الأيام - بالتادي في عبثهم
وعيئهم . ثم إن مارأى الأستاذ أنه يجوز إصلاح البيت به يخلّ - فيما
أرى - بالمعنى الذي أراده الشاعر ، ويجعل الكلام ينقض بعضه بعضاً ؛
فالبيت - كما هو ظاهر - في صفة أنثى من الوحش (مهاة أو نحوها) أوت
خيفة القناص إلى جبل منيع ، وقوله : « متى ماتفرعُ » يعني أنها

م - ٢٠

مع ذلك متيقظة حذرة غير غافلة ولا لاهية ، فإذا ما أحست نبأ طارت لها فزعاً ، وأخذت تثب من هضب إلى هضب . فأنى يصلح البيت بأن يقال : « وتلهو عن القناص » !!

و « تذهب » إذا كان حقّه الرفع فالأشبه أن يكون الشاعر قد أسكنه ضرورة . وإسكان المرفوع والمجرور في ضرورة الشعر أثبتته سيويه وجمهور المحققين ، وشواهد غير قليلة . وقد نصّ سيويه ٢ : ٢٩٧ أن بعضهم قد يسكن ويثمّ - يعني في المرفوع خاصة . والإشمام هو الإيماء بالشتتين إلى الضمة من غير مانطق بها ولا بجزء منها ، فهو - كما يقولون - للعين لاللاذن .

ولا أستبعد أن يكون الثابت في أصل كتاب المهجري : « وتذهب م القناص » فلم يحسن الناشر قراءته . وحذف نون « من » في الضرورة إذا لقيت لام المعرفة كثير ، وشواهد ذلك أشهر من أن يتكثّر بذكرها .

٦ - ذكر الأستاذ في الفقرة (١٩) أنه جاء في قصيدة لأبي الحواس

الخرزيمي :

صبرت سَلِيمَ يوم وعقة عامرٍ صبر الكرام وياله من مدّعقٍ
وقال فيه : « أقرّ الأستاذ المحقق « وعقة » في البيت ، وقال يفسرها :
« رجل وعق لعق حريص جاهل » ولا موضع لهذا المعنى من
البيت ، وأجد « وعقة » تحريف « وقعة » » .

ولم ينكر الأستاذ إلا منكرأ ، ولفظ « وَعُقَّة » محرّف كما قال ، إلا أن الأشبه أن يكون تحريف « دَعُقَّة » يصدّق ذلك قول الشاعر في آخر

البيت : « وياله من مدّعق » . وهو من قولهم : « دعق الغارة » أي بثها كما في القاموس . وجاء في اللسان : « دعق عليهم الخيل يدعقها دعقاً ، إذا دفعها عليهم في الغارة ، ودعقوا الغارة دعقاً : دفعوها ، والاسم : الدعقة » .

٧ - وفي الفقرة (٢٥) تكلم الأستاذ على أبيات من قصيدة لمعن بن فهيرة يظهر أنها في مديح بعض الأشراف من بني هاشم^(١٥) . وفيما ذهب إليه الأستاذ في غير مابيت منها نظر :

أ - من تلك الأبيات قوله :

فإنما أولاده من بعده درّ وياقوت وتبرّ ينتقد

ضبط الناشر « ينتقد » بفتح الياء على وجه مائمي فاعله ، وقال الأستاذ في ذلك : « وأظن « ينتقد » تصحيف « يتقد » .

وعندي أن الصواب « يَنْتَقِدَ » بالبناء لمالم يُسَمِّ فاعله ، من قولهم : « تقدت الدراهم وانتقدتها » إذا أخرجت منها الزيف ، يعني أنهم ذهب خالص لازيف فيه . وهو نحو قول القائل (أنشده أبو العلاء في شرح ديوان ابن أبي حصينة ، ص : ٣٩ ، والزخشري في أساس البلاغة : عقي) :

كلّ قوم خلّقوا من أنّك وبنو العبّاس عقيان الذهب

والعقيان : خالص الذهب .

ب - ومنها :

أبقى الإله عترة تمي بها لم يك فيها عن هدى الحق لحد

قال فيه الأستاذ : « ضَبَطت » تَمَي « بفتح فسكون ، فهل المراد أن المدح ينمي بعترته ؟ وماقيمة مدح كذلك ؟ ولعلها أن تكون « تَمَي لها » بضم التاء ، أي تنسب إليها ، فتكون « بها » تصحيف « لها » .

ولاريب أن « بها » تصحيف « لها » كما قال الأستاذ ، والمعنى المراد نحو ما ذكر ، إلا أن الوجه في « تَمَي » فتح التاء ، أي بينائه لما سُمي فاعله كما ضبطه الناشر ، والمعنى : ترتفع إليها في النسب ؛ يقال : « نَمَى إلى فلان » و « انتمى إلى فلان » بمعنى . ومن الأوّل قول الفرزدق (النقائض ، ص : ٦٠٩ ، وديوانه ١ : ٥٧) :

أبي غالبٍ والمرءُ صَعَصَعَةُ الذي إلى دارمٍ يَنمي فَمَنْ ذا يناسبُه
وقول مُرّة بن مَحْكان (من قصيدة له في الحماسة - ص : ١٥٦٨ بشرح
المرزوقي) :

أنا ابن محكانٍ أخوالي بنو مطرٍ أنمي إليهم وكانوا معشراً نُجَبَا
ج - ومنها :

أمنعُ من ذي لَبَدٍ في غيلِه عبلُ الذراعين له جلدٌ ويُدُ
استنكر الأستاذ قوله : « له جلد ويد » فقال : « وأيّ إنسان ليس له جلد ويد ؟ وربما كان ذلك تحريف « جدُّ وأيدُّ » أي له عزم وقوة » .

وفي هذا الذي قال الأستاذ أمران :

أحدهما أن القصيدة من تامّ الرجز ، وإذا قيل في عجز البيت :
« عبل الذراعين له جدُّ وأيدُّ » كما قدر الأستاذ كان ضربه « مستفعلانٌ »

بزيادة ساكن على الوند المجموع في آخر الجزء ، وهي علة من « علل الزيادة » يسميها أصحاب العروض « التذييل » أو « الإذالة » ، وهذه العلل لاتلحق شيئاً من ضروب ما تمّ من الأوزان ، بل هي خاصة بأضرب طائفة من المجزوءات ، والتذييل هذا يختصّ منها بمجزوء البسيط ومجزوء الكامل . ومن ثمّ كان ما قدره الأستاذ مدفوعاً من هذا الوجه . ثم إن قافية البيت تكون - على ما قدر أيضاً - مردفة بالياء الساكنة في « أيد » على حين جاءت قوافي الأبيات الأخر مجردة (لاردف فيها ولاتأسيس) .

والأمر الآخر أن الأستاذ تابع الناشر على ضبط « عبل الذراعين » بالرفع ، وحمله والجملة التي بعده على أنها من صفة الممدوح ، وقال في تلك الجملة ما قال . وأدنى تأملٍ للبيت يهدي إلى أن حقّ « عبل الذراعين » الجرّ ، وأنه والجملة بعده - وهي في محلّ جرّ أيضاً - من صفة « ذي لبد »

وإذا كان الأمر على ما ذكرت فإن قول الشاعر : « له جلد ويد » يتّجه على أن كلا من « جلد » و « يد » موصوف استغني عن صفته بدلالة الحال عليها ، فكأنه قال : له جلد لا يخرق ، ويد باطشة ، أو نحو ذلك مما يفيد أنه أسد مهيب ذو بأس شديد يمنع غيله ولا يجترئ عليه مجترئ . وحذف الصفة لدلالة الحال عليها معروف في الشعر والكلام لا ينكر .

٨ - قال الأستاذ في الفقرة (٢٧) : « وفي (ص ١٢٩) قال الهجري : « وقد ورد الرمان ثم خضب ثم أرعث ثم عقد » وفسّر الهجري « أرعث » فقال : « والرعث : الجنون » وليس في كتب اللغة الرعث بمعنى الجنون ،

ولاصلة للجنون بطور من أطوار الرمان ، وإنما هو تصحيف الناسخ لـ « العثنون » .

ويلزم مما ذهب إليه الأستاذ من أن « الجنون » تصحيف « العثنون » أن يكون ما يقال له : « رعث الرمان » يقال له أيضاً : « عثنون الرمان » وما من قائل بذلك . ويبدو أن الأستاذ استظهر ما قال مما جاء في اللسان (رعث) في تفسير « رعثة الديك » ونصّه : « رعثة الديك : عثنونه ولحيته » وقد جاء نحوه في مقاييس اللغة ٢ : ٤١٠ ، والقاموس (رعث) وهو لا يفيد ما ذهب إليه . وإنما « الجنون » تصحيف « الحنّون » بالحاء المهملة مفتوحةً وتشديد النون . وأكبر ظني أن هذا هو الثابت في أصل كتاب المهجري وأن كاتبه أثبت تحت الحاء حاء صغيرة علامة على إهمالها ، فتوهمها الناشر إعجاباً فصار إلى « الجنون » . و « الحنّون » - كما قال أصحاب اللغة - الزهر ؛ قال ابن سيده في المحكم (حنن) ٢ : ٣٧٥ ، وهو عنه في اللسان (حنن) : « والحنّون : نور كل شجرة ونبت ، واحدته : حنّونة ، وحنن الشجر والعشب : أخرج ذلك » وقد حكى نحو هذه المقالة في المخصّص ١٠ : ٢٢٠ عن أبي حنيفة . وبين بعد أن المهجري إنما أراد أن « رعث الرمان » حنّونه ، أي زهره ، وأن « أرعث الرمان » بمعنى ظهر زهره وتفتّح . وذلك أن « الرعث » جمع « رعثة » وهي القُرْط ، ومن ثم قيل لزهر الرمان - وهو من أشبه الأزهار بالقرطة - : « رعث الرمان » مجازاً ؛ نصّ على ذلك الزمخشري في أساس البلاغة (رعث) قال : « ومن المجاز : تفتّح رعث الرمان ، وهو زهره الذي يسمّى الجلنار » . وعن الزمخشري حكى ذلك الزبيدي في التاج (رعث) .

٩ - وفي الفقرة (٢٩) ذكر الأستاذ هذا البيت :

وقولا فتى يشكو من الحبّ زفرة تضمنها عند الصفا من جمالك
وقال فيه : « ضبطت « تَضَمَّنْهَا » بفتح التاء فالضاد فالميم المثقلة ، أي
بالبناء على الفاعل ، والصواب « تُضَمَّنْهَا » بضم التاء فالضاد وكسر الميم
المشددة بالبناء على المفعول » .

كذا قال الأستاذ ! والوجه في ضبط « تضمنها » مأخذ به الناشر ،
وأما ما ذهب إليه الأستاذ فسهو منه غريب يلزم منه أن يكون « تَضَمَّنْ »
ما يتعدى إلى مفعولين ، والمعروف في كلامهم تعدّيه إلى واحد ؛ جاء في
اللسان : « ضَمَّنَ الشَّيْءَ الشَّيْءَ : أودعه إياه كما تودع الوعاء المتاع والميث
القبر ، وقد تَضَمَّنَهُ هو ، قال ابن الرقاع يصف ناقه حاملا :

أوكتُ عليه مضيقاً من عواهنها كاتَضَمَّنَ كَشْحُ الحِرَّةِ الحَبْلَا . اهـ
وإنما اقتصر « تَضَمَّنَ » على مفعول واحد لأنه مطاوعٌ لـ « ضَمَّنَ »
المتعدي إلى مفعولين ؛ وذلك أن المطاوعة - وهي قبول التأثير - توجب
فيها له مطاوع من الأفعال أن يكون مؤثراً ، أي متعدياً ، وتوجب
لمطاوعه أن يقلّ عنه مرتبة في التعدي ، فإذا كان الأول مما يتعدى إلى
مفعول واحد كان مطاوعه لازماً وفاعله ما كان مفعولاً للأول ، نحو
« قمعته فانقمع » و « كسرتة » فانكسر » وإذا كان الأول مما يتعدى إلى
مفعولين اقتصر مطاوعه على نصب ثانيهما وكان أولهما فاعلاً له ، ومن هذه
البابة « ضَمَّنْتُ الشَّيْءَ الشَّيْءَ فَتَضَمَّنَهُ » .

١٠ - وفي الفقرة (٣٨) أدار الأستاذ الكلام على « أبي المهوش الأسيدي » الشاعر وضبط كنيته ، فقال أول مقال : « وفي (ص ١٨٨) ورد الاسم « أبو مهوس الأسيدي » وضبطت مهوس بضم فسكون مع إغفال ضبط الواو وبالسین المهملة . وفي الحيوان (١ / ٢٠٧ و ٣ / ٢٢١) والخزانة (٣ / ٨٦ و ١٤٢) والإصابة (٢٠١٥) روي « أبو المهوش » بضم ففتح فثقل الواو المكسورة فالشين المعجمة » .

وقد سها الأستاذ في هذه المقالة - مع حرصه على الدقة فيما ينقل - سهواً عجباً : فإنه مامن ذكر لكنية الشاعر في الموضع الذي أحال عليه من الإصابة البتة . والموضعان اللذان ذكرهما من الحيوان لم يذكر فيهما الشاعر بكنية ولا اسم أصلاً ، وإنما ذُكر في موضع واحد منه أثبتته محققه الأستاذ عبد السلام هارون في فهرس الأعلام ، وهو ١ : ٢٦٨ وقد أنشد الجاحظ ثم بيتاً لشريح بن أوس في هجاء أبي المهوش هذا ، وقد أنشد البيت نفسه في البخلاء ، ص : ٢٣٥ أيضاً . وبعد لأي ما تهديت إلى أن الأستاذ أراد « البيان والتبيين ١ : ٢٠٧ و ٣ : ٣٢١ » ولكن سبق قلمه فكتب مكانه « الحيوان » . هذا ، وفي قول الأستاذ : « روي » تسمّح ، ويظهر أنه أراد « ضبط » أو « قيّد » .

وأما ما انتهى إليه الأستاذ في أمر الشاعر وضبط كنيته فسطه بقوله : « ولعله » أبو المهوش « بفتح فسكون ففتح وبالشين المعجمة . جاء في اللسان (باب - هوش) « وأبو المهوش من كناههم » وأبو المهوش الأسيدي هو حط بن رئاب أو ربيعة بن وثاب ، عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام » .

وقد سبق قلم الأستاذ ههنا أيضاً فكتب « حط بن رئاب » وإنما هو « حَوُط بن رئاب ». ومقاله في اسم الشاعر وعصره قد تقدّمه إلى نحوه غير واحد (لعلّ أولهم الأستاذ عبد السلام هارون في تعليقه على الحيوان ١ : ٢٦٨ ، وقد كرر ذلك في تعليقه على البيان والتبيين ١ : ٢٠٧ و ٣ : ٣٢١ ، وعلى كتاب البغال - رسائل الجاحظ ٢ : ٢٨٣) وكلهم أخذوا - وهم في مقام ترجمة للشاعر موجزة - بظاهر ماجاء في الخزانة ٣ : ٨٦ وقد لحق بعض نقوله خللٌ ، وفي بعضها وفي تعقيب البغدادي عليه ما يدعو إلى فضل تدبّر ونظر . وقد رأيت من المستحسن أن أثبت هنا ماجاء في الخزانة ، وأعقب عليه بما ظهر لي فيه وبما بدا لي من أمر هذا الشاعر لأخلص بعد إلى القول فيما ذهب إليه الأستاذ في ضبط كنيته .

وهذا نصّ ماجاء في الخزانة :

« أبو مهوش الأسدي ، قال ابن الكلبي في جهرة الأنساب : هو ربيعة بن وثاب بن الأشتر بن حجوان بن فقعم بن طريف بن عمرو [بن] قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر .

و « مهوُش » بكسر الواو المشدّدة وبعدها شين معجمة . و « حَوُط » بوواو ساكنة بين مهملتين . و « رئاب » براء مهملة مكسورة وبعدها همزة ممدودة . و « حَجْوَان » بفتح المهملة وسكون الجيم . و « قَعَيْن » بضمّ القاف وفتح العين . و « دودان » بضمّ الدال المهملة الأولى .

وقال أبو محمد الأعرابي في ضالة الأديب : اسمه حوط بن رئاب . وبه ترجمه ابن حجر في الإصابة في قسم المخضرمين الذين أدركوا

النبي ﷺ ولم يروه ، قال : حوط بن رئاب الأسدي الشاعر ، ذكر أبو عبيد البكري في شرح الأمالي أنه مخضرم ، وهو القائل :

دنوت للمجد^(١٦) والساعون قد بلغوا جهد النفوس وألقوا دونه الأزرا
فظهر من هذا أنه إسلامي . ولم أر له في كتب الشعراء
ذكراً . والله أعلم . ا هـ

وعمود هذا الذي ذكر البغدادي - كما هو بين - ثلاثة نقول : اسم الشاعر
ونسبه - نقل ذلك عن جمهرة النسب لابن الكلبي ، وقول آخر في اسمه نقله
عن ضالة الأديب لأبي محمد الأعرابي ، وهو المعروف بـ « الأسود
الغندجاني » ، ثم ترجمة له بثاني الاسمين نقلها عن الإصابة للحافظ ابن
حجر .

وقد وقع الخلل الذي تقدمت الإشارة إليه فيما نقله عن جمهرة النسب .
وبيان ذلك أن ابن الكلبي ذكر أبا المهوش في كتابه هذا ، ص :
١٠١ - مخطوط المتحف البريطاني ، وهو يعدّ نقرأ من ولد الأشر بن
حجوان بن فقعس - من أسد بغير ماجاء في مطبوع الخزانة ونصّه : « فن بني
الأشر : خالد بن نضلة بن الأشر ، و وأبو مهوش وهو ربيعة بن
حوط بن رئاب بن الأشر الشاعر » وبنحو هذا اللفظ جاء في مختصر
الجمهرة ، ص : ٤٣ - مخطوط مكتبة راغب باشا في استانبول ، وكان البغدادي
قد ملك هذه النسخة نفسها وأثبت ذلك بخطه في صفحة العنوان منها .
وكذلك أثبت اسم أبي المهوش ونسبه محمد بن حبيب - وهو راوي الجمهرة عن
ابن الكلبي - في كنى الشعراء ، نوادر المخطوطات ٢ : ٢٨٢ ، والبلاذري في
أنساب الأشراف ورقة : ٣٦٦ / أ - مخطوط استانبول . وبالاسم نفسه مقروناً

بكنيته سماء أبو عبيدة في خبر « يوم الوقيط » في شرح النقائض ١ : ٣١١ غير أن ناسخ أصله أقحم لفظ « ابن » بين كنيته واسمه ، فصار « أبو مهوش بن ربيعة بن حوط الفقعي » . وكذلك حكى الخطيب التبريزي في تهذيب إصلاح المنطق ٢ : ٤٠ عن أبي الفتح أن اسم أبي المهوش « ربيعة بن حوط الأسدي » .

هذا ، ولا ريب عندي أن البغدادي نقل ماتقل عن ابن الكلبي على وجهه كما جاء في جمهرة النسب وفي مختصرها الذي كانت نسخته الوحيدة المعروفة اليوم في حوزته ، أي « هو ربيعة بن حوط بن رئاب بن الأشتر » ثم وصل نسبه إلى أسد ثم إلى مضر مما ذكره ابن الكلبي قبل ذلك ، غير أن النسخة التي طبع عنها الخزانة سقط منها - فيما يظهر - اسم أبي الشاعر : « حوط » وحرّف اسم جدّه الأدنى : « رئاب » إلى « وثاب » فصار « ربيعة بن وثاب » والبغدادي نفسه بريء من عهدة ذلك . يدلّ على ما ذكرت أبين الدلالة أنه لما فرغ من سياقة النسب قيّد بالعبارة كنية الشاعر وأسماء نفر من آبائه ، وكان مما قيّده « حوط » و« رئاب » وفي ذلك أوضح الدليل على أن كليهما ثابت في النسب كما نقله . وخفي ذلك على مصحح الخزانة فعلق على تقييده لهذين الاسمين قال : « قوله : « وحوط » الخ لعل هذا مقدّم من تأخير فليتمّأمل » . يريد : لعله تقييد لما نقله البغدادي بعدّ عن أبي محمد الأعرابي أن اسم أبي المهوش « حوط بن رئاب » فقدّم تقييد ذلك قبل ذكره . وقد أخذ الرجل - رحمه الله - فيما علق بالسنة الرشيدة التي جرى عليها مصححو مطبوعات بولاق : الشيخ نصر الهوريني وصحبه رحمهم الله وأجزل ثوابهم : ذكر ما عن له ، ورغب إلى القارئ أن يتأمّل هذا الموضع لعله ينكشف له من حقيقة أمره ماخفي عليه . والصواب البيّن ماقدّمت .

ويخلص لنا من جملة ماتقدم أنه مامن قائل في أبي المهوش : هو ربيعة بن وثاب ، وإنما هو ربيعة بن حوط في قول ابن الكلبي وأبي عبيدة ومن وافقهما ، وحوط بن رثاب فيما نقله البغدادي عن الغندجاني .

وبثاني الاسمين - فيما ذكر البغدادي - ترجمه الحافظ ابن حجر في الإصابة في قسم المخضرمين الذين أدركوا النبي ﷺ ولم يروه - انظر الإصابة ٢ : ٦٧ ، رقم ٢٠١٥ . وقد نقل البغدادي ترجمته له إلاكليات في آخرها تفيد أن المرزباني ذكره في القسم المفقود من معجم الشعراء وأنشد له بيتاً . وعمود تلك الترجمة قوله : « ذكر أبو عبيد البكري في شرح الأمالي [يعني اللآلي] أنه مخضرم » . ومما يدعو إلى العجب وما فوق العجب أن يعقب البغدادي - كما يفيد ظاهر ما في الخزانة - على هذه المقالة بقوله : « فظهر من هذا أنه إسلامي » !! فثل هذا لا يكون من عاقل يدري ما يخرج من رأسه . وأكبر ظني أنه سقط من هذا الموضع من الخزانة أيضاً كلام من كلام البغدادي ذكر فيه أن البكري لم يقل في حوط بن رثاب مانسبه إليه الحافظ ، وإنما قال فيه كما جاء في اللآلي ٣٣٩ : « شاعر إسلامي » ، وأحسبه أدرك الجاهلية « ثم عقب على مقالة البكري هذه بتلك الكلمة (١٧) .

ويستوقف الناظر في كلام البكري أنه لم يذكر لحوط هذا كنية ، على حين أن أبا المهوش لا يكاد يُذكر إلا بكنيته ، وقد ذكر بها في بعض ما حكاه البكري نفسه في كتابه هذا ص : ٨٥٩ ، ٨٦٣ . وانظر التنبيه ، له ص : ١٢١ أيضاً . وقد يدعو ذلك إلى الشك في أن يكون حوط عنده أبا المهوش . بيد أنني رأيتُ مقاله في حوط يصدق على أبي المهوش كلّ الصّدق ؛ وذلك أن جلّ ما وقفت عليه من شعره ، على قلّته ، كان في هجاء بني تميم ، وقد هاجى

منهم نهشل بن حرّي ، ونهشل هذا عدّه ابن سلام في طبقات فحول الشعراء ٢ : ٥٨٣ أول الطبقة الرابعة من فحول الإسلاميين ، ونقل الحافظ ابن حجر في ترجمته في الإصابة ٦ : ٢٦٨ (رقم ٨٨٧٨) عن المرزباني أنه مخضرم بقي إلى أيام معاوية ، وكان مع علي رضي الله عنه في حروبه . وقد هجا فقعساً رهط أبي المهوش بقوله :

زَمِنَ الْقَنَانَ لِفَقْعَسٍ سَوَاتِهَا إِنَّ الْقَنَانَ بِفَقْعَسٍ لَمَعَمَّرٌ
وهجاه أبو المهوش بأبيات على قريه غيره في بعضها إيقاع اللهازم بقومه يوم الوقيط ، وذلك قوله :

عَضَّتْ تَمِيمٌ جِلْدَ أَيْبِهِمْ يَوْمَ الْوَقَيْطِ وَعَاوَنْتُهَا حَضَجْرٌ
وقد عير تميماً ذلك اليوم بقوله أيضاً :

فَمَا قَاتَلْتُ يَوْمَ الْوَقَيْطَيْنِ نَهْشَلٌ وَلَا الْإِسْكَةَ الشُّؤْمَى فُقَيْمٌ بِنُ دَارِمٍ
ويوم الوقيط هذا كان في فتنة عثمان رضي الله عنه ، وامتدت ذيوله إلى ما بعد ذلك . انظر خبر هذا اليوم في شرح النقائض ١ : ٣٠٥ - ٣١٣ ، والعمدة ٢ : ٢١٥ ، والعقد الفريد ٥ : ١٨٢ - ١٨٥ ، والكامل ، لابن الأثير ١ : ٦٢٨ - ٦٣١ (ط . بيروت) والخزانة ٣ : ٨٤ - ٨٥ وفي ذكر أبي المهوش له أبين الدليل على أنه عاش في صدر الإسلام^(١٨) ، ويظهر أنه أدرك خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقد يكون عاش إلى ما بعد ذلك ، ولا يبعد أن يكون أدرك الجاهلية في حداته أو وهو في مستقبل الشباب .

وأما ما ذهب إليه الأستاذ البصام في ضبط كنيته فبناه على أنه جاء في

اللسان (هوش) : « وأبو المهوش من كناههم » وضبط فيه بسكون الهاء وفتح الواو ، فسلم الأستاذ بصحة هذا الضبط ، ثم انتهى به النظر في أمر الميم إلى ضبطها بالفتح ، وقال في الاحتجاج لذلك في حاشيته : « تركت الميم في اللسان (ط . صادر) بلا ضبط [وكذلك هي في ط . بولاق] وضبطتها بالفتح دون الضم لعدم « أهوش » في العربية ، ولقول صاحب اللسان في الهواش : كأنه جمع مهوش من الهوش الجمع والخلط » . اهـ

وهذا الضبط الذي اعتد الأستاذ به واتخذه أصلاً لما ذهب إليه غير حريّ بالثقة لنقصه من جهة ، ولأنه ضبط قلم لا يعرف على وجه اليقين ممن هو من جهة أخرى . ويرجح أنه ليس من ابن منظور ويزيد الريبية فيه أنه لم يلتزم في اللسان نفسه ؛ فقد ذكر أبو المهوش في مواضع أخر منه استشهد فيها بأبيات من شعره ، فترك « المهوش » في ثلاثة مواضع (حمر ، حور ، لقم) بلا ضبط البتة ، وضبط في (عجا) بضم الميم وفتح الهاء وتشديد الواو وكسرها ، وهو الوجه الذي رغب عنه الأستاذ ، وكان قد ضبط كذلك في موضعين آخرين (لصف ، خصا) إلا أنه صحّف فيها إلى « المهوس » بالسین المهملة .

هذا ، وأصل هذه المقالة - أعني « وأبو المهوش من كناههم » - من كلام ابن سيده في المحكم ٤ : ٢٩٠ . وقد أفاد محقق هذا الجزء الأستاذ عبد الستار فراج - رحمه الله - فيما علق به على هذا الموضوع أنه ضبط في أصله المخطوط بتشديد الواو ، ولهذا ما رغب عن ضبط اللسان الذي اعتد به الأستاذ البصام مع أنه ذكره في تعليقه ، وضبطه على الوجه الآخر ، أعني بضم الميم وفتح الهاء وتشديد الواو وكسرها ، وهو الوجه الذي أخذ به محققون قبله في طليعتهم شيخنا العلامة الميني - رحمه الله - في السمت وغيره ، ثم الأستاذ عبد السلام هارون في غير ما كتاب مما أخرجه . وحسناً فعل الأستاذ فراج ؛ فإن هذا هو

الوجه الذي يظهر صوابه ، إذ لا ريب أن هذه الكنية من « هَوْش » المضعف العين ، ذكر ذلك أبو بكر بن الأنباري في تفسيره لهذا الفعل في الزاهر ١ : ٤٥٠ قال : « معنى هَوْش : خلطت وهيّجت . من ذلك قولهم في كنية بعض الشعراء : أبو المهوّش » وقد تقدّمه إلى نحو هذه المقالة ابن قتيبة في غريب الحديث ٢ : ٤٤٢ - ٤٤٣ . ثم إن البغدادي نصّ فيما سلف نقله عن الخزانة ٢ : ٨٦ أنه « بكسر الواو المشدّدة » وكأنه اقتصر على ضبط موضع الاشتباه فيه لئلا يتوهّم أنه بصيغة اسم المفعول . وما كان البغدادي ليقول ما قال إلا بالاعتاد على نصّ أو ضبط قلم من يوثق بضبطه . وقد رأيت مضبوطاً على هذا الوجه في مخطوطي جهرة النسب ومختصره ، وكلاهما من الأصول التي يعتدّ بضبطها :

جاء في ختام الأول « فرغ منه علي بن حسن بن معالي المعروف والده بابن الباقلابي الحلبي النحوي في رجب سنة ثلاث وخمسين وستمئة » . وعلي بن حسن هذا عالم ابن عالم . كان أبوه حسن بن معالي (ت ٦٢٧ هـ) من أعيان عصره ، برع في علوم شتى ، وانتهت إليه الرئاسة في علم النحو والتوحيد فيه . انظر ترجمته في معجم الأدباء ٩ : ١٩٨ ، وبغية الوعاة ، ص : ٢٣٠ . وأما علي نفسه - وكانت وفاته سنة ٦٨٣ هـ - فقد ذكره ابن الفوطي في تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب ٤ / ٣ : ٢٤٣ فقال فيه : « أحد مشايخنا الذين أدركناهم بمدينة السلام ، كان عالماً بالنحو واللغة ومعاني الشعر ولغة الحديث ، رأيت وكتبت عنه » وعلائم الإتقان وجودة الضبط بيّنة في هذه النسخة . وانظر ما كتبه الدكتور جواد علي في صفتها في مجلة المجمع العلمي العراقي ، الجزء الأول ، ص : ٢٣٧ - ٢٤٨ .

وأما نسخة المختصر - وكانت ، كما ذكرتُ فيما قبل ، مما ملكه البغدادي - فقد اجتمع لها من أسباب التوثيق مادعا شيخنا علامة الجزيرة الأستاذ حمداً الجاسر - وهو الحجة في هذا الباب - أن يصفها بأنها « أصح المخطوطات العربية [يعني في بابها] وأوثقها وأكثرها دقة وعناية في الضبط بحيث لا يمر بك حرف واحد فيها بدون إشارة إلى ضبطه » . وكاتب هذه النسخة - كما بين الأستاذ الجاسر - هو الحافظ شرف الدين أبو الحسين علي بن محمد اليونيني البعلبكي (ت ٧٠١ هـ) نقلها من خط المختصر ، وشهد له بأن صنيعه « يدل على الضبط التام والنباهة والمعرفة بهذه الصناعة » ، وحرر أشياء فيها رآها تحتاج إلى تحرير ، فجاءت غاية في الصحة والضبط والإتقان . انظر مقالة الأستاذ في صفتها في مجلة مجمعنا هذه ، المجلد : ٢٧ (سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م) الجزء الأول ، ص : ٤١ - ٥١ .

وما أظن أنه بقي بعد كل هذا الذي ذكرتُ أدنى شبهة في أن مارغب عنه الأستاذ البصام هو الصحيح في كنية هذا الشاعر المتعب .
وآخر ما لا بد من وقفة عنده من كلام الأستاذ في هذه الفقرة ماجاء في حاشيته في الاحتجاج لضبطه الميم من « مهوَّش » بالفتح دون الضم ، فإن فيه مقالا .

أما قوله : « لعدم « أهوَّش » في العربية » فأراد به أنه لم يضبط الميم من « مهوَّش » بالضم لأنه لم يجئ في كلام العرب « أهوَّش » فيكون « مهوَّش » اسم المفعول منه . وندَّ عن الأستاذ أنهم لو بنوا من « أهوَّش » فعلاً على « أفعل » لاقتضى قياس كلامهم أن يقال فيه : « أهاش » وفي اسم المفعول منه « مهاش » بإعلال العين ، لا « أهوَّش » و « مهوَّش » بالتصحيح .

وأخطر من هذا شأناً ما نقله عن اللسان في « الهواش » فإن فيه نكارة ظاهرة تدعو إلى التأمل والرجوع إلى الأصول التي تقل عنها ابن منظور . وقد أسقط الأستاذ منه تفسير « الهواش » لأنه لا يتعلق بغرضه ، ونصّ ماجاء في اللسان بتمامه : « الهواش - بالضم : ما جمع من مال حرام وحلال ، كأنه جمع مهوش من الهوش الجمع والخلط » وقد رابني من هذا القول أول ما قرأته أن مفسّر به « الهواش » يقتضي أنه مفرد لاجمع ، وأن غير واحد من أئمة العربية ممن أثبتوا « فعلاً » في أبنية الجمع نصوا أنه عزيز نادر ، حتى إن يعقوب بن السكيت والزجاجي ذكرا أنه لم يجمع منه إلا ستة أحرف : ظُئِرَ وظُؤار ، وعزُرُتِي وأعزُرُ باب ، وتؤؤم وتؤؤام ، وعرق وعراق ، ورخل ورُخال ، وفرير وفرار ، وهناك حرف آخر أثبتته سيبويه ، وهو ثئي وثناء ، وقد زاد آخرون أحرفاً آخر ، فكان أقصى ما عدّ من ذلك اثني عشر حرفاً ، ومن البدهي أن « الهواش » ليس منها . وقد ذهب بعضهم إلى أن ماجاء من ذلك أسماء جموع لاجموع . انظر في ذلك كله كتاب سيبويه ٢ : ١٩٦ ، وغريب الحديث ، لابن قتيبة ١ : ٢٦٤ ، وأمالي الزجاجي ، ص : ١٢٩ ، وأخبار الزجاجي ، ص : ١٦٣ ، والزاهر ، لابن الأنباري ٢ : ٣٨٣ ، وليس في كلام العرب ، ص : ٦٦ - ٦٨ ، والفصول والغايات ، ص : ٤٢ ، والمخصص ١٤ : ١١٥ ، واللسان (عرق) وشرح المفصل ٥ : ٧٧ ، ٨٠ وشرح الشافية ٢ : ١٦٦ - ١٦٧ ، ٢٠٦ - ٢٠٧ . ثم إن باب « مَفْعَل » أن يُكسّر على « مفاعل » وما عرف شيئاً منه كُسر على غير ذلك . ولهذا كله ما غلب على ظني أن هذه المقالة مما وهل فيه ابن منظور في النقل عن بعض أصوله ، وأن عبارة « كأنه جمع مهوش » إنما قيلت في « مهاوش »

التي وردت في حديث ذكره وفسره غير واحد من أصحاب اللغة والمؤلفين في غريب الحديث ، وهو « من أصاب مالا من مهاوش أذهبه الله في نهابر » . وعزز عندي هذا الظن أني رأيت الكلام في هذا الحديث جاء في اللسان عقب ماجاء فيه في « الهواش » وتوقعت أن يكون أصل ذلك كله من كلام ابن الأثير في النهاية - وهو أحد الأصول الخمسة التي نثرها ابن منظور في اللسان . وبالرجوع إليه تحقق عندي ماكنت ظننت ، وهذا نصّ ماجاء فيه ٥ : ٢٨٢ : « وفيه [أي في الحديث] من أصاب مالا من مهاوش أذهبه الله في نهابر - هو كل مال أصيب من غير حلّه ولا يدري ماوجهه ، والهواش - بالضم : ما جمع من مال حرام وحلال ، كأنه جمع مهوش ، من الهوش : الجمع والخلط ، والميم زائدة » وتدير هذه المقالة يهدي إلى أن الضمير في قوله : « كأنه جمع مهوش » إنما هو لـ « مهاوش » ولكن لتباعد ما بينهما توهم ابن منظور أنه لـ « الهواش » فجعل هذه العبارة من تمام الكلام فيه ، ثم قدم ذلك على ماجاء قبله في تفسير الحديث ، وأسقط منه قوله : « والميم زائدة » .

وقد أصبت مصداق هذا الذي ذكرت في تفسير الزمخشري للحديث المذكور في الفائق ٤ : ١١٨ ، والظاهر أن ابن الأثير أخذ بعض مقالاته السالفة منه ؛ قال الزمخشري : « من أصاب مالا من مهاوش أذهب الله في نهابر - أي من غير وجوه الحلّ ، من التهويش ، وهو التخليط ، كأنه جمع مهوش » فهذه عبارة بيّنة لالبس فيها ، تدلّ دلالة صريحة أن المعنى بقوله : « كأنه جمع مهوش » إنما هو « مهاوش » . ثم قال الزمخشري عقب ذلك : « وروي : تهوش - بالتاء - جمع تهواش ، قال :

تأكل ما جمعت من تهواش

وهو من « هَشَّتْ مَالاً حَرَاماً » أي جمعته . والهواش - بالضم : ما جُمع من مالٍ حلالٍ وحرامٍ . ومن هنا يستبين أن ابن الأثير لما ذكر معنى « مهاوش » ساق بعده تفسير « الهواش » الذي ذكره الزمخشري في شرح الرواية الثانية لما بين اللفظين من مناسبة ، ثم أتى بعده بقوله : « كأنه جمع مَهْوَشٍ » المراد به « مهاوش » وقد تباعد ما بينهما ، فأوهم ذلك ابن منظور - كما قدمت - أن الضمير في « كأنه » لـ « الهواش » .

ومن الغرابة بمكان أن يستظهر الأستاذ البصام بهذه العبارة - أعني « كأنه جمع مَهْوَشٍ » - لما ذهب إليه في كنية « أبي المهوش » فإنها تفيد خلاف ما ظن ، تفيد أنه لم يُسمع في كلامهم « مَهْوَشٌ » وأن المسموع جمعه : « مهاوش » فحسب . على أن في نفسي من هذه العبارة شيئاً ؛ وذلك أن قياس العربية يوجب في « مَفْعَلٌ » من « هاش هَوْشاً » ونظائره من الأجوف أن يُعَلَّ موضع العين منه ، فكان الوجه أن يقال : « كأنه جمع مهاش » . و « مهاوش » هذه لأعرف أنها جاءت في غير الحديث المذكور ، وقد روي مكانها « تهاوش » بالتاء مفتوحة وبكسر الواو ، وذكر ابن قتيبة في غريب الحديث ١ : ٣٧٦ أن من المحدثين من يرويه « تهاوش » بفتح التاء وضم الواو ، يريد مصدر « تهاوش القوم تهاوشاً » ، وروي أيضاً « تهاوش » بالنون ، غير أن أبا عبيد قال في غريبه ٤ : ٨٦ في هذه الرواية : « لأعرف هذا ، والمحفوظ عندنا بالميم » . ومع هذا الاضطراب في الرواية لامغزى في « مهاوش » من جهة العربية ، غير أن الحديث الذي جاءت فيه لا يصحّ عند جهابذة السنة ،

فيه عمرو بن الحصين ، وهو وإه متروك ، وقال فيه الخطيب : « كان كذاباً » . انظر الكلام على هذا الحديث في المقاصد الحسنة ، ص : ٣٩٧ (رقم ١٠٦١) وفيض القدير ٦ : ٦٥ . وانظر ترجمة عمرو بن الحصين في الجرح والتعديل ٣ / ١ : ٢٢٩ ، وميزان الاعتدال ٣ : ٢٥٢ - ٢٥٣ ، وتهذيب التهذيب ٨ : ٢١ ، ومقالة الخطيب فيه في ترجمة محمد بن عبد الله بن علاثة في تاريخ بغداد ٥ : ٣٩٠ .

الحواشي والتعليقات

(١) كتبت معظم هذه المقالة ولما يقع إلي كتاب المهجري الذي كتب عنه الأستاذ البصام ، ثم وافاني به الأخ المفضل الأستاذ بسام الجابي . ولما قابلت ما نقله عنه الأستاذ البصام بما جاء فيه رأيت الأستاذ سها في النقل عنه في بعض ما علقته عليه من مقالته ، فتركت ما كنت كتبت على حاله ، ونهت على ما سها الأستاذ في نقله في الحواشي .

(٢) كذا نقل الأستاذ البيت ، والذي في الأغاني : « لقد قضيتني » .

(٣) وبعد وقوع كتاب المهجري إلي وجدت الأمر على ما ذكرت ، وليكون الكلام أبين رأيت أن أثبت هنا الأبيات الستة التي أنشدها ، وهذه هي :

١	فواكبداً كادتُ عشية غُرب	من الوجد إثر الظاعنين تصدغ
٢	عشية ما مع من أقام بغرب	مقام ولا للظاعنين مشيع
٣	عشية أحي الخط ثم أعيده	بكفي والغربان في السدار وقع
٤	يثرن الحصى طوراً وطوراً كأنها	إذا طردت في عرصة السدار ظلع
٥	عشية مالي حيلة غير أنني	بلقط الحصى والخط في السدار مولع
٦	عشية ما أدري أحس أصابعي	بباطن كفي أم ثلث وأربع

(٤) لما رجعت إلى كتاب المهجري وجدت الناشر أثبتته « بذي » على الصواب .

(٥) انظر تخريج الأستاذ عبد الستار فراج له في شرح أشعار الهذليين ٣ : ١٥٠٦ .
 ويزاد على ما ذكر : حذف من نسب قريش ، لمؤرج السدوسي ، ص : ٩٢ ، ونسب قريش ،
 لمصعب الزبيري ، ص : ٣٩٥ ، والاشتقاق ، لابن دريد ، ص : ١٣٠ . وهو مع أبيات آخر في
 ترجمة جميل بن معمر في الاستيعاب ٤ : ١٦٣٦ ، وأسد الغابة ٥ : ١٧٨ ، وقد صَحَّف قوله :
 « بني فجر » في الأول إلى « بني مفخر » وفي الآخر إلى « بني فخر » .

(٦) أحال الأستاذ على كتاب مصعب هذا في الحاشية ، وقال فيه : « بتحقيق محمود
 محمد شاکر » . وهو سهو منه ؛ فإن الذي قام على نشرة هذا الكتاب هو المستشرق بروفنسال ،
 وأما ما حققه شيخنا العلامة أبو فهر محمود محمد شاکر فجزء من القسم الثاني الذي عثر عليه
 من « جمهرة نسب قريش وأخبارها » للزبير بن بكار - ابن أخي مصعب ، ولا ذكر فيه
 لجميل بن معمر ولا لرهطه بني جمح ، وإنما فيه قطعة كبيرة من نسب بني أسد بن عبد
 العزى ، وجله في خبر ولد عبد الله بن الزبير .

(٧) ذكر ابن الكلبي زهيراً هذا في جمهرة النسب ١ : ٥١٢ قال : « منهم [يعني من بني
 عامر بن عادية] زهير بن الأعتر ، واسم الأغر حبيب بن عمرو بن عبسدة بن عامر بن
 عادية بن صعصعة (ابن كعب بن طابخة بن لحيان بن هذيل) الذي ذكره حسان بن ثابت
 في شعره » .

(٨) في سيرة ابن هشام : « فقال له : أنت الماشي لنا بالمفايض » .

(٩) وما يؤنس بذلك زيادةً فيما ذكره في ترجمة جميل أصبتها في طبعة الاستيعاب
 بهامش الإصابة ١ : ١٣٦ (مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ هـ) وقد خلت منها طبعة البجاوي التي
 نقلت عنها أولاً . وموقع هذه الزيادة عقب ما أنشده الحافظ من أبيات أبي خراش ، ونصها :
 « قيل : إن زهيراً هذا أخو أبي خراش كان يُعَرَّفُ بالعجوة . وقيل : زهير بن العجوة ابن عم
 أبي خراش » إلا أن أكبر ظني أن هذه الزيادة ليست من قبل الحافظ نفسه ، وإنما هي من
 تعليق بعض من قرؤوا كتابه أقحمها النساخ في متنه .

(١٠) إلا أن لأبي خراش أخاً اسمه زهير أيضاً ، وكان قد خرج معتزلاً فقتله قوم من
 ثمالة ، فانبعث أبو خراش يفترو ثمالة ويغير عليهم حتى قتل بأخيه أهل دارين منهم . انظر
 الأغاني ٢١ : ٢١٥ ، ٢١٦ - ٢١٧ ، ومعجم ما استعجم ، ص : ٥٣٠ - ٥٣١ .

(١١) انظر ترجمته في اللباب ١ : ٦٨ (ط . مكتبة المثنى) ومعجم البلدان (أشير)
والعبر ٤ : ١٧٤ ، وفي إنباه الرواة ٢ : ١٣٧ وسائر المصادر التي ذكرها محققه .

(١٢) صحف في الإصابة (ط . الخانجي سنة ١٣٢٥ هـ ، وهي التي أحيل عليها) إلى
« الأستري » ثم وجدته في ط . السعادة سنة ١٣٢٨ هـ « الأشيري » على الصواب .

(١٣) ضَبِطَ فِي الْأَغَانِي ضَلَّةً : « أَخَذَ » بِالْبِنَاءِ لِمَا لَمْ يَتِمَّ فاعله !

(١٤) وكلا الرجلين - رضي الله عنهما - استشهد ، إلا أن ابن إسحاق ومن وافقه ذكروا
يزيد فيمن استشهد يوم حنين ، وعدوا رقيماً فيمن استشهد يوم حصار الطائف ، وعكس
الواقدي ومن وافقه الأمر ، فعدوا يزيد فيمن استشهد يوم الطائف ورقياً فيمن استشهد يوم
حنين .

انظر سيرة ابن هشام ٢ : ٣٦٣ ، ٤٥٩ ، ٤٨٦ - ٤٨٧ ، ومغازي الواقدي ٣ : ٩٢٢ ،
٩٢٨ ، وطبقات ابن سعد ٢ : ١٥٢ ، ٤ : ١٢١ (ط . بيروت) وتاريخ الطبري ٣ : ١٢٣
(ط . الحسينية) والدرر ، لابن عبد البر ، ص : ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، وجوامع السيرة ، لابن حزم ،
ص : ٢٤١ ، ٢٤٤ .

وقد نص ابن الكلبي في جمهرة النسب ١ : ٢٢٣ أن يزيد بن زمعة استشهد يوم
الطائف ، وتبعه صاحبه ابن حبيب في المحبر ، ص : ١٠٢ ، ثم ابن حزم في جمهرته ،
ص : ١١٩ (بخلاف ما أخذ به في جوامع السيرة) . وكذلك قال مصعب في نسب قريش ،
ص : ٢٢١ ، وتبعه ابن أخيه الزبير بن بكار في جمهرة نسب قريش وأخبارها ١ : ٤٧٠ وانظر
تعليق شيخنا أبي فهر عليه ثمة .

(١٥) وقد وجدت تصديق ذلك في كتاب الهجري لما وقع إليّ ، فالممدوح من ولد
جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهو كما جاء فيه ٢ : ١١٨ عيسى بن محمد بن جعفر بن
إبراهيم [ابن محمد (بن) علي بن عبد الله بن جعفر] . وما جعلته بين حاصرتين من نسبه
أخذته من نسب ولده مومى في الكتاب نفسه ٢ : ١١٧ وقد أنشد الهجري ثم أبيتاً في مديحه
لنصيحة بنت المسلم أخت عمرو .

(١٦) كذا في الخزانة : « دنوت » بالواو ، وفي الإصابة : « دنيت » بالياء ، وكلاهما تصحيف والصواب : « دَبَيْتَ » بباءين كما في الحماسة ٤ : ١٥١١ (بشرح المرزوقي) وأما القالي ١ : ١١٣ ، واللالي ، ص : ٣٣٩ .

(١٧) وبعد كتابتي لهذا بأمد رجعت إلى مخطوط من الخزانة في دار الكتب الظاهرية برقم : ١٦٨٤ ، وترجمة أبي المهوش في المجلد الثاني منه ، ق : ٦٤ / ظ فرأيت ما نقله عن ابن الكلبي جاء فيه على الوجه ، أي « هو ربيعة بن حوط بن رثاب » وأما ما نقله عن ابن حجر وما عقب به عليه فجاء طبقاً لما في المطبوع .

(١٨) ما ذكرته من أن هذا اليوم كان في فتنه عثمان هو ما صُرح به في العمدة والخزانة ، ويصدق ذلك رواية أبي عبيدة في شرح النقائض ، وهو الصحيح الذي لا ريب فيه . إلا أن موقع ذكره بين الأيام في العقد وكامل ابن الأثير ربما أوهم أنه من أيامهم في الجاهلية ، وبما يزيد الشبهة في ذلك أنه جاء في ختام خبره في العقد : « وقيل أي في ذلك اليوم [حكيم النهشلي وفيه يقول عنترة الفوارس :

وغادرننا حكيماً في مجالٍ صريعاً قسد سليناه الإزارا » اهـ ونسبة هذا البيت إلى عنترة بينة الزيف ؛ فإنه لم يكن لقومه عبس شأن في هذه الحرب أصلاً ؛ وإنما كانت هذه النسبة عن تحريف لاسم قائل البيت ، والصحيح أنه من مقطعة لعمير بن عمارة التيمي كما جاء في خبر هذا اليوم في شرح النقائض .

وقد ذكر الميداني هذا اليوم في مجمع الأمثال ٢ : ٤٢٣ (ط . محيي الدين عبد الحميد) برقم : ٢١ ، فصرح بأنه كان في الإسلام ؛ قال : « يوم الوقيظ - بالقاف والطاء المعطل [كذا] - يوم كان في الإسلام بين بني تميم وبكر بن وائل » . وكذلك قال البكري في كلامه على « الوقيظ » في معجم ما استعجم ٤ : ١٢٨٢ : قال : « الوقيظ - بالطاء المعجمة والطاء المهملة معاً ، على وزن « قَعِيل » - : ماء لبني مجاشع بأعلى بلاد تميم إلى بلاد بني عامر ، وليس لبني مجاشع بالبادية إلا زرود والوقيظ وكانت في هذه المواضع حرب بين تميم وبكر في الإسلام » . ومن البين أنه إنما عنى هذا اليوم .